

1. أعدت هذه الشروط والأحكام التكميلية (الشروط والأحكام التكميلية) بموجب اتفاقية الخدمات المصرفية المبرمة بين البنك والزيون والتي سوف تعتبر مكملة لشروط وأحكام اتفاقية الخدمات المصرفية اعتباراً من 1 يناير 2018 («تاريخ السريان»).

2. أي مفردات بالخط العريض في هذا الملحق سوف يكون لها نفس المعنى المسند لها في اتفاقية الخدمات المصرفية.

3. إضافة الأحكام التالية إلى اتفاقية الخدمات المصرفية اعتباراً من تاريخ السريان:

3.1 تحديد معنى الضرائب في المقدمة:

«**الضرائب**» تعني أي وجميع الضرائب الحالية أو المستقبلية أو الأموال وتشمل دون حصر الإيرادات و الأرباح و لمبيعات والاستخدام والاستهلاك والرسوم والتحويل والأعمال التجارية، القيمة المضافة والضريبة المستندية وضريبة الدمعة، وأي مبالغ محتجزة، وتقييمات ورسوم مفروضة وجمارك وأي رسوم أو نفقات أخرى من نفس الطبيعة والتي يمكن أن يفرضها القانون و/أو العرف الرسمي و/أو أي سلطة تنظيمية».

3.2 البند الفرعي 9(10):

يوافق الزبون في جميع الأوقات، على أن يعرض البنك مقابل أي وجميع الضرائب المطبقة فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام و/أو أي اتفاقية/مستندات ترتيبات أخرى تم إبرامها بين الزبون والبنك كما يوافق على تعويض البنك مقابل أي التزام مفروض في الوقت الحالي أو سوف يتم فرضه في المستقبل على البنك لأداء مدفوعات إلى أية جهة ذات اختصاص بشأن أي من الضرائب المذكورة. كما يوافق الزبون بأن يزود البنك بأي معلومات بتطلبها لكي يتقيد بالتزاماته بموجب أي قوانين سارية وان هذه الشروط والأحكام.

أي مبلغ /مبالغ يتطلب سدادها من قبل الزبون فيما يتعلق بأي خدمات/منتجات خاضعة للضريبة يقدمها البنك يجب ألا يتم اعتبارها على أنها شاملة للضرائب (مالم يذكر خلاف ذلك)، حيث يتطلب من الزبون بالإضافة إلى ذلك المبلغ/المبالغ سداد مبلغ إضافي يعادل أي ضرائب سوف تحتسب فيما يتعلق بالخدمات/المنتجات الخاضعة للضريبة.

3.3 البند الفرعي 9(11) :

«يوافق الزبون ويفوض البنك بأن يقوم بخصم جميع المبالغ المذكورة من حسابه مباشرة حسبما يكون ضروريا لسداد أي ضرائب أو أي نفقات أخرى ذات علاقة تنشأ عن أي تعاملات مع البنك»

4. تخضع هذه الشروط والأحكام التكميلية والالتزامات غير التعاقدية التي تنشأ عن أو فيما يتعلق بها وتفسر بموجب قوانين مملكة البحرين في الحدود التي لا تكون هذه القوانين مخرجة بمبادئ، الشريعة الإسلامية، وفي هذه الحالة سوف تسود مبادئ، الشريعة الإسلامية وأي خلاف سوف يخضع للاختصاص الحصري لمحاكم مملكة البحرين .

5. تشكل هذه الشروط والأحكام التكميلية جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية الخدمات المصرفية ويجب قراءتها وتفسيرها معاً.